

ملخص البحث:

حاولت الورقة البحثية أن تؤكد التعاون والتنسيق الاسرائيلي التركي في مجال المياه والتي من أبرزها مشاريع نقل المياه الى اسرائيل. إذ تحاول تركيا بفضل الوفرة المائية التي تتمتع بها، ان تمارس نفوذ اقليمي كبير على الدول العربية التي تعاني من نقص في الموارد المائية، بوصفها عنصراً من عناصر الدولة التركية، لقد استندت تركيا من خلال مشاريع بيع المياه لإسرائيل لأهداف سياسية في مقدمتها السعي للانضمام للاتحاد الاوروبي ولتكون دولة اقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط الجديد عند اي تغير في البيئة الدولية. تمتلك تركيا عناصر القوة وتتمسك بها للضغط على دول الجوار الجغرافي العربي لتصبح سلة خير الشرق الأوسط واعادة امجاد الدولة العثمانية في المنصة العربية، الى جانب ذلك فهي تستأثر بالمياه لإنتاج الطاقة الكهربائية وبيعها للدول العربية التي تعاني من نقص كبير في انتاج الطاقة الكهربائية. لقد أرادت تركيا من خلال الدول العربية التي تعاني من نقص كبير في انتاج الطاقة الكهربائية. لقد أرادت تركيا من خلال الدول العربية المشاريع المائية إيجاد حلول جذرية لبعض مشاكلها الداخلية وضمان استقرارها السياسي.

Water in the Zionist-Turkish Strategic Thought A historical-Political Study

Assist Instructor: Omer Ahmed Aied Nineveh Education Directorate

Abstract:

The research paper seeks to emphasize Israeli-Turkish cooperation and coordination in the water sector, with one of the most prominent examples being projects to transport water to Israel. With its abundant water resources, Turkey aims to wield significant regional influence over Arab countries struggling with water scarcity, viewing water as a strategic asset for the Turkish state. Turkey has leveraged its water sales projects to Israel for political purposes, primarily to support its ambitions of joining the European Union and establishing itself as a powerful regional player in the "New Middle East" amid potential shifts in the international environment.

Turkey holds on to its strengths, using them to exert pressure on neighboring Arab countries, aspiring to become the "breadbasket" of the Middle East and revive the historical Ottoman influence in the Arab sphere. Additionally, Turkey capitalizes on its water resources to generate

electricity, which it sells to Arab countries facing severe shortages in electricity production. By implementing water projects, Turkey seeks to find long-term solutions to some of its internal issues and to ensure its political stability.

المقدمة:

تعد المياه في عصرنا هذا من ابرز عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول التي تشترك في الاحواض النهرية الدولية، وقد استأثرت تركيا داخل أراضيها بمياه نهري دجلة والفرات بعدها (دولة المنبع) على حساب الحقوق المائية لدولة المرور (سوريا)، ودولة المصبب (العراق) واخذت المياه تلعب دورا مهما بالفكر الاستراتيجي التركي، وتتناظر بالرؤيا نفسها مع ما جاء بالفكر الاستراتيجي المائي الصهيوني منذ البدء بالتفكير بإنشاء دولة (اسرائيل) مستندين بذلك الى ادعاءات دينية أشير لها في التوراة وتاريخية من خلال انعقاد المؤتمرات المتوالية للحركة الصهيونية كون أن فلسطين المحتلة لا يتيسر لها موارد مائية سطحية وتعتمد على المياه الجوفية في امدادات المياه ولمختلف الاستعمالات.

لعبت المياه دورا مؤثرا في السياسة الخارجية التركية ولمختلف الحكومات المتعاقبة، من خلال المشاريع المائية وبالسدود الاستراتيجية التي أنشأتها تركيا للاستحواذ على المياه لإنتاج الطاقة الكهربائية وإنعاش القطاع الزراعي لتصبح سلة خير الشرق الأوسط مما يساعدها على دعم ركائز الاستقرار الاقتصادي، وفي العقد الأخير تبلورت فكرة (تسليع المياه) أي أن المياه تباع وتشترى أسوة بالنفط العربي ومثال ذلك مشروع أنابيب السلام والذي تتشارك فيه من حيث التخطيط والدعم المالى مع (اسرائيل).

لو استعرضنا الحروب العربية الاسرائيلية نجد ان اهدافها الاستراتيجية كانت من اجل المياه وليس من اجل الارض والدليل على ذلك فرض سيطرتها على مياه نهر الاردن ونهر الليطاني وبحيرة طبرية وجزء من نهر اليرموك.

وقد عطفنا النظر على معركة (طوفان الأقصى) لنجد ان (اسرائيل) قامت بقطع المياه عن قطاع غزة بوصفها واحد من الأسلحة التي استخدمت ضد السكان المحليين في فلسطين.



ومما تقدم نجد أن (اسرائيل) تدعم المشاريع المائية التركية ماديا وتقنيا كورقة ضغط سياسية تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، أي ان الفكر الاستراتيجي التركي والاسرائيلي يفرضان سيطرتهما الإقليمية في دور الشرق الأوسط من بوابة المياه.

المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني_ التركي (دراسة تاريخية سياسية):

لقد احتلت المياه موقعا هاما في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء دولة اسرائيل، إذ استند الفكر الصهيوني الى ادعاءات دينية وتاريخية باطلة. وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م صرح هرتزل أثناء انعقاد المؤتمر: "إننا وضعنا في هذا المؤتمر أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد إلى نهر الليطاني"(1).

كما اتضحت هذه الأطماع أيضاً في تصميم علم الدولة الصهيونية، إذ يتكون هذا العلم من خطين أزرقين أفقيين يحصران بينهما نجمة داؤود التي تمثل الدولة الصهيونية ويمثل الخط العلوي للعلم نهر الفرات فيما يخص الخط السفلي له نهر النيل، ومن أسباب اهتمام الكيان الصهيوني بمسألة المياه لأنه يدرك حقيقتين:

الأولى: لا يمكن إنشاء المستوطنات اليهودية دون تأمين الموارد المائية.

الثانية: تعاني المنطقة من قلة موارد المياه وتعد المياه الجوفية المصـــدر الرئيس لتوفير المياه ولمختلف الاستعمالات حاضراً ومستقبلاً، لذا فإن جوهر الصراع العربي – الصهيوني يكمن في مجال حيوي مائي بالدرجة الأولى، وقد عبر عن هذا الصراع رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق بن غورديون بقوله: "إن اليهود يخوضون اليوم معركة المياه وعلى هذه المعركة يتوقف مصير تواجد اسرائيل"(2).

هنالك مقارنة بين الفكر الاستراتيجي الصهيوني ونظيره التركي، فيما يتعلق بالاستحواذ على مياه نهر دجلة والفرات، بعدهما عاملاً مهماً لغرض السييطرة والهيمنة على دول الجوار الجغرافي العربي، من خلال توظيف فكرة تسليع المياه أي جعل المياه سلعة تباع وتشترى، وبذات الوقت هي ورقة ضغط سياسية وذات أبعاد سياسية وذات أبعاد اقتصادية ومثال على ذلك مشروع أنابيب السلام⁽³⁾.

كما أن الكيان الصهيوني يطمح إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية بمشروع يسمى (اسرائيل الكبرى) على وفق المفاهيم التوراتية مستخدمة عامل المياه لتحقيق هذا الهدف فإن تركيا

أيضاً تستخدم المياه وسيلة إلى أمجاد الدولة العثمانية وإقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي يلعب فيها الكيان الصهيوني وتركيا دوراً رئيساً. إن هذا التشابه قرب المصالح المشتركة بين الطرفين ورفع مستوى العلاقة بين تركيا والكيان الصهيوني إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. إذ شكلت المياه أحد البنود المهمة لهذا التحالف، تأمل تركيا أن تحظى بدعم الكيان الصهيوني في مسالة المياه من خلال الدعم المادي التكنولوجي بعد أن أخذت أبعاداً جديدة في الصراع بين تركيا ودول الجوار الجغرافي العربي (سوريا والعراق)، كما يسعى الكيان الصهيوني من خلال هذا التحالف إلى إكمال مشروع سوق (شرق أوسطية) يكون هو المستفيد الأكبر منه. ولبيان أطماع (الكيان الصهيوني) في نهر الفرات (4). سنناقش الموضوع على وفق التطورات الآتية:

1- دعم (الكيان الصهيوني) لمشاريع المياه التركية:

تميز (الكيان الصهيوني) عن غيره في دعمه المستمر للمشاريع الإروائية التركية، فقد قام بتحريض تركيا على تنفيذ تلك المشاريع وفي مقدمتها مشروع جنوب شرق الأناضول (الكَاب) دون الأخذ بنظر الاعتبار احتياجات دولة الممر والمصب، فقد أكد الصهيوني (اوري لوبراني) (سفير الكيان الصهيوني الأسبق في إيران وأثيوبيا) في أحد أحاديثه إذ قال: "لتتعلم تركيا من الدرس الاسرائيلي، فلقد حولت نهر الأردن وانتفعت بمياه نفذت المشروعات على الرغم من أن منابعه تقع في عمق الأراضي الأردنية والسورية"(5).

وضمن هذا التوجه قدم الكيان الصهيوني لتركيا مقترحاً لحل مشكلة المياه في دجلة والفرات، يتضمن تقسيم مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا، وأن تؤجل تركيا تطوير حوض نهر دجلة وتتفرغ لتطوير حوض نهر الفرات، أما العراق فيتنازل عن مياه نهر الفرات ويعوض باستخدام معظم مياه نهر دجلة، وعند ذلك يستطيع أن ينقل المياه من نهر دجلة إلى الفرات كلما دعت الضرورة. إن هذا التقسيم يلزم العراق باستخدام مياهه بصورة اقتصادية، أما سوريا فتقوم باستغلال مياه نهر الفرات التي تخصصها لها تركيا فضلاً عن استغلال الروافد السورية لنهر الفرات (الساجور، الخابور، البليخ)، وكذلك سحب جزء من مياه نهر دجلة على حساب حصة العراق المائية (هذا ما نفذته سوريا بعد عام 2003م) لتنفيذ مشروع إروائي بالحسكة بتمويل ودعم مادي من المصارف الكوبتية (ه.).



ومن ناحية أخرى يرى (الكيان الصهيوني) أن مشكلة المياه في حوض دجلة والفرات لها علاقة وثيقة بما يدور في حوض نهر اليرموك، ولذلك ما تفعله تركيا بنهر الفرات تفعله سـوريا بينابيع نهر اليرموك، وإن أي تسـوية مائية في الشـمال حوض دجلة والفرات سـتكون سـابقة لتسويات في الجنوب في حوض نهر اليرموك⁽⁷⁾.

إن دعم (الكيان الصهيوني) لتركيا، ومساندتها مادياً وتقنياً ومعنوياً لتنفيذ مشاريعها الإروائية، هو لجعل هذه المشاريع وسيلة ضغط سياسي على سوريا والعراق لأن (الكيان الصهيوني) يعد العراق أخطر أعدائه، كما أنها وسيلة ضغط أيضاً على سوريا لدفعها باتجاه المفاوضات والتسوية معهم بخصوص الأراضي السورية المحتلة ويشير (الصهيوني أرنون سوفير) إلى هذا المفهوم بقوله: "ينبغي على اسرائيل أن تشجع تركيا وتساندها على تحقيق مشروعاتها فكلما ازدادت مشكلة المياه واختلال الأمن الغذائي والطاقة الكهربائية في سوريا والعراق، كان ذلك يضعها في حالة عدم استقرار سياسي وبالتالي ستعتمد على تأمين متطلباتها الغذائية عن طريق الاستيراد (8).

كما يتضح تأييد (الكيان الصهيوني) لأهداف مشروع (الكاب) من خلال إسهامه مادياً وتقنياً لتنفيذ هذا المشروع، وقد أسهمت شركات صهيونية بتنفيذ أجزاء من مشروع الكاب وبدعم مادي يقدر بــــ (43) مليون دولار (9). كما إن هناك خمسون خبيراً صهيونياً بدرجة مهندسين استشاريين يعملون مشاريع الري في جنوب شرق الأناضول في تركيا (10).

ويهدف الكيان الصهيوني من خلال هذا الدعم، الدخول على خط مشروع (الكاب) من باب واسع عن طريق تقديم الخبرة التقنية في مجال الزراعة والري وكخطوة لإحياء مشروع أنابيب السلام، فبعد زيارة قام بها (باليم عزير) رئيس مجلس التعاون التركي – الصهيوني، لتركيا في عام 1992م وبتصريح له أوضح الكيان الصهيوني أنه اقترح تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة في الكيان الصهيوني في المنطقة التي يشملها مشروع (الكاب) في جنوب شرق الأناضول من قبل شركات زراعية رصينة تعود عائديتها إلى الكيان الصهيوني، كما قدمت اقتراحات لاستثمارات مشتركة والتعاون في مسائل نثر البذار والري والمسح بواسطة الكومبيوتر وخدمات الهندسة وما إلى ذلك من تقنيات هندسية زراعية متطورة، كما تقدم رجال أعمال من الكيان الصهيوني من بدراسات للقيام باستثمارات في مجالات الصناعات الغذائية ولدراسة تلك المقترحات قام فريق من

رجال أعمال (صهاينة) لزيادة تركيا لدراسة الوضع الاقتصادي في منطقة (غازي عنتاب) ويحصل على حق الإشراف على ري وزراعة المنطقة المحاذية لسوريا والعراق داخل تركيا، أي يعطيه حق سيادة المياه التركية إزاءها، وبهذا سيسهم (الكيان الصهيوني) في تنفيذ سياسة التعطش لدول الجوار الجغرافي بالقوة (11).

يلتقي الكيان الصهيوني وتركيا في العديد من المواقف حول قضية المياه، فقد حاول الكيان الصهيوني إقناع المجتمع الدولي بأنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط قبل حل مشاكل المناطق المائية المختلف عليها، والهدف من وراء هذا الطرح تعميم مشكلته المائية التي لم تعد مشكلة (صهيونية) يجب عليه وحده تحملها، بل هي مشكلة المنطقة بشكل عام، وإيجاد الحلول الناجحة لها(12).

2- فكرة تسليع المياه:

يتطابق هذا الدعم مع وجهة النظرة التركية من قضية المياه أيضياً، لذا فإن فكرة نقل المياه وبيعها كانت في الأساس فكرة (تركية – صهيونية) كواحدة من الحلول لقضية المياه التي وضعت لها الوسائل الآنية (المياه هي مشكلة عالمية)(13).

أ- مشروع أنابيب السلام:

تنطلق تركيا من فكرة مفادها أن المياه ثروة وطنية شانها شأن النفط، وكما أن للدول العربية نفطاً، فإن تركيا لها مياهها ويمكن مقايض قالمياه بالنفط (الالهاء). وقد تعاون (الكيان الصهيوني) مع تركيا في العمل على تثبيت هذا المفهوم على الواقع (اي تحويل المياه إلى سلعة تباع وتشتري مثل النفط)، وعقدت اتفاقيات ثنائية بين تركيا والكيان الصهيوني تم بموجبها تشجيع تركيا لترويج فكرة بيع المياه إلى الكيان الصهيوني، وقد ساعد في تنفيذ ذلك الدعم الأمريكي في تسويق دور تركيا في المنطقة من خلال المشروع التركي (أنابيب السلام)، الذي اقترح الرئيس التركي الأسبق توركت أوزال عام 1987م لنقل المياه من نهر سيحون وجيحون إلى الكيان الصهيوني)، مع إن هذا المشروع (ولد ميتاً) وواجه مشكلة تمثلت بالتمويل ورفض الدول العربية له، إلا أنه لا يمكن بحث تعاون مستقبلي مع (الكيان الصهيوني) قبل حل مشكلات قائمة مذذ عقود.



م. م. عمراحمد عايد

إلا إن تركيا ما زالت مستمرة في محاولاتها لتنفيذه، فقد طرح الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميرل في 1997/9/30م: (إن بلاده على استعداد للإسهام في مشاريع المياه بالمنطقة وتطوير المشاريع التي من شأنها أن تزود المنطقة (الشرق الأوسط) بالمياه اللازمة -لاسيما مشروع (أنابيب السلام)⁽¹⁵⁾.

أما موقف الكيان الصهيوني من هذا المشروع فكان مؤيداً وداعماً له، فقد أكد الصهيوني (شمعون بيريس) على: "أهمية الخط التركي من زاوية حفاظه على الاستقرار في المنطقة، كما أن له عوائد سياسية مهمة أو سيعمل على خلق ظروف ملائمة من العلاقات والمصالح المشتركة، وبدورها فإن الظروف المستمدة في ظل السلام قد تعمل على التقليل من أسعار المياه"(16).

إن مشروع أنابيب السلام التركي، مشروع نظري حتى الآن، طرحته تركيا ولم تجد تأييد لدى الدول العربية وهناك أسباب عدة لذلك التحفظ (17):

أولاً: إن المشروع يتضمن تزويد الكيان الصهيوني بالمياه العذبة وهي تحتل وتغتصب أراضي عربية لحد الآن.

ثانياً: الاعتبارات السياسية إذ تمتلك تركيا مصادر هذه المياه وتتمسك بها وتستطيع الضغط على الدول العربية من خلالها متى ما شاءت.

ثالثاً: تقوم تركيا ببيع هذه المياه للعرب وتتحمل الدول العربية تكاليف المشروع لذلك تحفظت على المشروع.

ومما تجدر الإشارة إليه على وفق ما تقدم، بأن لمشروع أنابيب السلام التركي أبعاداً استراتيجية وجيوسياسية تتمثل بالهدف التركي لزيادة نفوذها بالمنطقة، ويلتقي هذا الهدف مع الهدف الصهيوني للحصول على ما يحتاجه من المياه.

ب- قناة السلام:

طرح هذا المشروع من قبل مهندس صهيوني يدعى (يوازداتشل) تقوم فكرة هذا المشروع على نقل (1,1 مليار) م³ سنوياً من بحيرة سدة أتاتورك بتركيا عبر أنبوب مزدوج حتى قرب مدينة القنيطرة السورية، بعدها ينفتح بشكل قناة مكشوفة عريضة تحيط بها أسلاك شائكة ومعرقلات سلكية وخنادق ضد الدبابات، وبعدها تتفرع هذه القناة إلى فئتين، الأولى باتجاه طبريا، والثانية باتجاه نهر اليرموك(18).

ج- النقل بالحاويات:

قيام تركيا بمد الكيان الصهيوني بالمياه بواسطة مشروعات ضخمة لمياه الشرب، تنقلها بواخر عملاقة متخصصة، ومن المتوقع أن يزداد التعاون المائي التركي والصهيوني في السنوات المقبلة مع تزايد حاجة الكيان الصهيوني للمياه (19).

3- المياه والمشروع (الشرق أوسطي):

هذا المشروع في حقيقته، مشروع أمريكي - (صهيوني)، وموازِ للنظام الإقليمي العربي القائم ونقيضاً له، ويهدف هذا المشروع إلى تغيير البنية الحضارية والثقافية والهوية للمشرق العربي، وذلك بضمه دولاً مغيرة له من دول الجوار الجغرافي مثل تركيا وإيران و (الكيان الصهيوني) الذي يطمح أن يكون المرتكز الرئيس في هذا الإقليم الجديد على وفق ما تم طرحه في مؤتمر الدار البيضاء عام 1961م (20).

ويعد المشروع الذي قدمه (شمعون بيريس) رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) والصادر في عام 1993م، من أهم المشاريع المطروحة من قبل (الصهاينة) من حيث الشمول والتفصيل وبدعم أمريكي متميز. ويتألف المشروع من شقين، الأول: أمني، والثاني: اقتصادي، فالهدف الحقيقي للشق الأمني هو استمرار تفوق (الكيان الصهيوني) في مجال التسلح، أما الهدف الاقتصادي وهو ما يسعى إليه (الباحث) فيشمل إقامة مشاريع مشتركة في مجال البنية التحتية وفي مجالات الطاقة، واستثمار (المياه) وفي حقل السياحة بين بعض الإقطار بالمشرق العربي فضلاً عن تركيا من جهة وبين (الكيان الصهيوني) من جهة أخرى (اك).

ولهذا تعد (المياه) أهم من أية قضيية أخرى بوصيفها مبرراً لإقامة مثل هذا النظام إذ يمكنها التخطيط لمشاريع تنمية المياه وتنفيذها وتوزيعها على أساس اقتصادي، إذ أكد (الكيان الصيهيوني) في جميع مفاوضاته على أن تكون (المياه) هي المحور الذي تدور حوله جميع المفاوضات، وهو مؤشر على عدم التخلي عن الأراضي العربية المحتلة بدون إيجاد بدائل (مائية) طويلة المدى ذات جدوى اقتصادية مقبولة، إن (الشرق الأوسط) بقدر ما يخدم أهداف (الكيان الصهيوني) في توفير احتياجاته من (المياه)، يحقق في الوقت ذاته المكانة الجديدة لتركيا ودورها في (الشرق أوسطية) في مختلف المجالات وبشكل خاص في مجال المياه، وتسعى تركيا من خلال سياستها المائية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي ظل يرفضها إلى الآن (22).



4- احتمالات الصراع والتعاون بين دول نهر الفرات:

تتباين دول نهر الفرات في موقفها من قضية المياه وبسبب تباين سياستها المائية، وهذا التباين سيضع أمام الدول العربية احتمالين:

أ- إن تاريخ الأزمات المائية لنهر الفرات يشكل احد مؤشرات الصراع بين دول الحوض، فالأزمة الأولى: كانت عام 1974م عندما قامت تركيا بملء خزان كيبان، والأزمة الثانية: عندما قامت سوريا بملء خزان سد الطبقة مما أدى إلى توقف تدفق مياه نهر الفرات إلى العراق والأزمة الثالثة: إيقاف تدفق مياه نهر الفرات عام 1991م أثناء العدوان على العراق.

إن ما تقوم به تركيا من استخدام المياه يتعدى أبعاد (جيولوتيكية) مبطنة فهي تستخدمه سلاحاً لتهديد الأمن القومي العربي، وإرباك الخطط التنموية لسوريا والعراق (23).

ومما زاد التوتر في العلاقات بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، هو دخول عناصر جديدة للتوتر مع المياه تمثلت في المطالب الإقليمية (لواء الاسكندرونة) والموقف من الحركات الانفصالية (حزب العمال الكوردستاني) فضلاً عن الخلافات العقائدية السياسية التي كانت قائمة لغاية عام 2003م بين حكومة العراق وسوريا والتي حالت دون التنسيق الجاد بين البلدين مما شجع تركيا من استغلال هذه الخلافات والمضي في تنفيذ مشروعاتها المائية وساعدوها في موقفها المتطرف في استثمار نهر الفرات، ومما زاد التوتر والنزاع على مياه نهر الفرات التدخل الأمريكي الصهيوني في قضية المياه (24).

وتقديم الدعم الكبير إلى تركيا لتنفيذ مشاريعها على نهر الفرات، ومما شجع استمرارها بهذا الاتجاه ورغبتها بتحقيق هدفين استراتيجيين (25).

أولاً: العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي والتي زادت مطالبة تركيا لها في عهدي (كنعان ايفرن) و (توركت أوزال) ولا تزال متفاعلة حتى اليوم.

ثانياً: بناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط الجديد يجعل تركيا سلة خير الشرق الأوسط باستخدام المياه والزراعة المتطورة والتوسع في مشاريع الصناعات الغذائية. إن جميع مواقف تركيا من قضية المياه جعلتها لا تعير أي اهتمام لمصالح دول الجوار الجغرافي العربي ولا للعلاقات الجيدة معها ومما سيزيد الأمور تعقيداً الأحداث التي تجري في سوريا والانتفاضة الشعبية ضد

نظام الحكم السوري منذ عام 2011م ولحد الآن وموقف الأحزاب المشاركة في حكومة بغداد الداعمة للنظام السوري والذي يؤثر في العلاقات الدولية بين تركيا وسوريا والعراق.

ب-احتمال التعاون: يمكن تحقيق التعاون ضـــمن دول حوض دجلة والفرات ومن خلال تنظيم هذه الدول لخططها التنموية في خطة شاملة تستخدم موارد المياه الاستخدام الأمثل، محققة المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على النهر وهي سوريا وتركيا والعراق، وباستراتيجية التنمية المتكاملة لهذه الدول، تبدأ من النظر لحوض النهر بوصفها وحدة متكاملة يتم تنميتها بشكل متوازن محققة احتياجات من كل دولة دون التأثير على بيئة النهر أو على مصالح غيرها من الدول المشاركة وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات لو ترك لكل دولة أمر تنمية القطاع الذي يمر بأراضيها من حوض النهر (26).

إن هذا المنهاج الجماعي المتكامل للتنمية يتماشى والتحول الكبير والهام الذي طرأ مؤخراً على استراتيجيات تنمية أحواض النهر، ومما تجدر الإشارة إليه في مجال التعاون انه يجب على الدول الثلاث فصل موضوع الملف المائي بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى، عن أي وسيلة ضغوطات سياسية واقتصادية ودولية وخارجية على العراق وسوريا، كما يجب أن يأخذ مبدأ حسن الجوار في مجال المياه بالأهمية القصوى، ويجب على حكومات الدول الثلاث تطوير العلاقات ولاسيما في المجالات الاقتصادية والأمنية والمتعلقة بأمن الحدود والقضية الكردية، لأن من شأن تطور هذه العلاقات خلق جو من التفاهم والمصالح المشتركة مما ينعكس إيجابياً على إمكانيات التوصل لتسوية عادلة لمشكلة المياه (27).

إن مبدأ التعاون هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى تقسيم مياه نهر الفرات بشكل عادل بين الدول المتشاركة، وتقع على الجانب العراقي والسوري في هذا المجال المهمات الآتية:

أولاً: ضرورة التنسيق بين العراق وسوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حتى يمكنها من اتخاذ موقف مشترك يمكنهما من مواجهة السياسة التركية القائمة على استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في سوريا والعراق(28).

ثانياً: تفعيل الدبلوماسية المائية بين دول الحوضين لإيجاد الحلول العادلة للملف المائي وإرساء عوامل التعاون الإقليمي بينهما في المجالات الفنية والزراعية.





م. م. عمراحمد عايد

ثالثاً: تأكيد حقوق العراق وسريا المائية في مياه نهر الفرات لا يقع على عاتق هذين البلدين فحسب، بل يقع على عاتق جامعة الدول العربية دوراً مهماً لما تملكه من كفاءة قانونية ومكانة دبلوماسية للضغط على تركيا من أجل التوصل لاتفاقية اقتسام المياه (29).

رابعاً: بلورة استراتيجية عربية للتعامل مع تركيا، يكون من شأنها تحفيز الأخيرة على قبول تسوية مشكلة المياه مع العراق وسوريا تسوية نهائية ومنسقة كرد فعل عربي على المشاريع المائية التركية (30).

خامساً: فضح المخططات الأمريكية الصهيونية وتدخلاتها في المياه العربية وكشف مخاطر هذا التدخل ووضع استراتيجية عربية لمواجهة ذلك. إن الموقف العربي لا يعادل في حجمه للمخاطر التي يتعرض لها الفرات، كما لا يرتقي في مستوى المواجهة إلى مستوى التحالف التركي- الصهيوني الذي تحقق، والذي أكدت بنود المياه على التعاون في مجالات تكنولوجيا المياه، والتمويل المالي، وحصول الكيان الصهيوني على جزء من المياه التركية، إن أغلب المخاطر التي يتعرض لها نهر الفرات لا تقع آثارها المباشرة على العراق وسوريا فحسب، وإنما ستمس بشكل مباشر أيضاً الأمن المائي العربي ومستقبله، لأن نهر الفرات يمثل أحد الأنهار الرئيسة والمهمة في الوطن العربي وهو ما يحتم على العرب استراتيجية مواجهة تركز على دعامتين رئيستين (10):

أ- التمسك بالحقوق المائية العربية ومواجهة أي طرف يحاول الانتقاص من هذه الحقوق.

ب-التنمية المستدامة للموارد المتاحة على المستويين القطري والقومي الشامل إلى حدهما الأقصي، مع تدبير موارد جديدة كلما أمكن ذلك. ولمواجهة هذه التحديات تحتاج إلى ما يأتي (32):

- (1) رصد اتجاهات السياسة الخارجية لدول الجوار الجغرافي وتقويمها وتحليلها واحتمالات تأثير هذه السياسات على المسألة المائية.
- (2) صياغة اتفاقيات مائية عربية عربية عربية برعاية دولية وذلك نسبة للمجاري المائية العربية المشتركة (سطحية-جوفية) على أن تتضمن توحيد الرؤى في مواجهة أي أطراف غير عربية.

الخاتمة:

1. الاستنتاجات:

- أ- إن التشريعات القانونية الدولية صنعت بصورة ضبابية وتعطي لتركيا الحق ما معمول به في المعاهدات الجماعية وما يطبق بدول العالم وتبتكر الطرق في التفاوض التي تخدم مصالحها الاستراتيجية.
- ب- عدم وجود صيغ تعاون بين الدول الثلاث (سوريا- تركيا- العراق) وعدم إرساء القواعد
 الإقليمية المائية من قبل تركيا لما يخلق تطوراً في التعاون الدولي في مختلف المجالات.
- ج- إن فكرة نقل وبيع المياه هي أساساً فكرة تركية اسرائيلية لترويج مبدأ تسليع المياه وضمان إرساء نفوذها الإقليمي في المنطقة.
- د- اعتمد الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي على مبدأ نقل المياه إلى اسرائيل بوصفه واحداً من الحلول الاستراتيجية لضائقة المياه إلى اسرائيل مثال على ذلك نقل مياه نهر النيل إلى صحراء النقيب عبر شبه جزيرة سيناء.
- ه- إن عملية بيع ونقل مياه تركيا لإسرائيل هو تلبية لطلب الحكومة الاسرائيلية في أعقاب
 حرب الخليج عام 1991م والذي تبناه الرئيس التركي تركت أوزال.
- و إن مشاريع نقل المياه إلى اسرائيل تمثل أهمية كبيرة لتأمين المياه إلى المهاجرين الجدد لترسيخ الاحتلال لكنا لا تمثل أي أهمية تجارية أو اقتصادية لتركيا الا أنه في الوقت نفسه تمثل أهمية سياسية لها لأنها تطمح للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي.

المصادر:

- 1. التميمي، عبدالمالك خلف، (1999): المياه العربية التحدي والاستجابة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية.
- 2. الجمل، سيار، (1995): الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك من العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت.

م. م. عمراحمد عايد

- 3. الجهماني، يوسف إبراهيم، (2000): ثرثرة فوق المياه، تركيا- سوريا- العراق- اسرائيل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني.
- 4. حسين، عبد الستار سليمان، (2000): مشاريع جنوب شرق الأناضول G, A, P، الجوانب الفنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد السابع، بيت الحكمة، بغداد.
- 5. راضي، محمد عبد الهادي، (1993): الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي العربي أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، الأمن القومي أبعاده متطلباته، مطبعة البحوث العربية، القاهرة.
- 6. الرفاعي، محمد منيب، (2000): المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، العددان (9-10).
- 7. السامرائي، محمد أحمد، (1997): نهر النيل والأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية في جامعة المستنصرية، بغداد.
- 8. السامرائي، محمد أحمد، (1998): الموارد المائية العربية والاطماع الصهيونية، مجلة الفكر السياسي: دراسة حول قضايا المياه بين سوريا والعراق وتركيا، العدد الثاني.
- 9. السامرائي، محمد أحمد، (1999): (الكيان الصهيوني ونهر النيل)، 1، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية، العدد (20)، بغداد.
- 10. السامرائي، محمد أحمد، (2000): المشروعات الأوسطي والمتوسطي عبر التحدي والمواجهة، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، العدد(2).
- 11. شمعون، بيريس، (1994): الشرق الأوسط: ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 12. صائغ، يوسف، (1995): منظور الشرق الأوسط ودلالاته للعرب، مجلة المستقبل العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد192.
- 13. عبدالله، حكمت محمد، (1996): المياه في الفكر الصهيوني، وزارة الخارجية العراقية، دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية.
- 14. العبيدي، قيس حمادي، (2011): المشروع السوري لسحب مياه نهر دجلة وانعكاساته البيئية والاقتصادية على العراق، بحث مقدم إلى ندوة واقع الموارد المائية في العراق-

- السمة والاستغلال، للفترة من 20-20/11/3/24م، كلية الهندسة، قسم الموارد المائية، جامعة الموصل.
- 15. العبيدي، قيس حمادي، (2013): أزمة المياه في حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على مستقبل الأمن المائي والغذائي الإقليمي، مركز الدراسات الإقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
- 16. العبيدي، قيس حمادي، (2018): تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق على العلاقات العربية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2018م، ص159.
- 17. فرج، ناجي علي، (1998): المياه وأثرها في العلاقات العراقية السورية التركية، المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- 18. كاظم موسى محمد، قيس حمادي العبيدي، مقاربة استراتيجية للأمن المائي العراقي، دار المعتز للطباعة والنشر، الأردن.
 - 19. كامل، مراد، (1967): اسرائيل في التوراة والإنجيل، دار المعرفة، ط2.
- 20. المجذوب، طارق، (1995): إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية- العربية، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 21. مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية، (1997): دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة لدراسة قضية المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، دمشق.

⁽⁴⁾ حكمت محمد عبدالله، المياه في الفكر الصهيوني، وزارة الخارجية العراقية، دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية، 1996م، ص43.





مراد كامل، اسرائيل في التوراة والإنجيل، دار المعرفة، ط2، 1967م، ص(1)

⁽²) قيس حمادي العبيدي، تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق على العلاقات العربية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2018م، ص159.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص160.

- $(^{5})$ المصدر نفسه، ص44.
- (6) قيس حمادي العبيدي، المشروع السوري لسحب مياه نهر دجلة وانعكاساته البيئية والاقتصادية على العراق، بحث مقدم إلى ندوة واقع الموارد المائية في العراق- السمة والاستغلال، للفترة من 20-2011/3/24م، كلية الهندسة، قسم الموارد المائية، جامعة الموصل، ص131.
- محمد أحمد السامرائي، (الكيان الصهيوني ونهر النيل)، 1، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية، $\binom{7}{1}$ محمد أحمد (20)، بغداد، 1999م، ص55.
 - (8) السامرائي، المصدر نفسه، ص56.
- (9) عبد الستار سليمان حسين، مشاريع جنوب شرق الأناضول G, A, P، الجوانب الفنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد السابع، بيت الحكمة، بغداد، 2000م، -200.
- مجلة الفكر السياسي، الموارد المائية العربية والأطماع الصهيونية، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني، دمشق، 1998م، ص14.
- (11) يوسف إبراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه، تركيا- سوريا- العراق- اسرائيل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني، 2000م، ص229.
- (12) محمد أحمد السامرائي، نهر النيل والأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية في جامعة المستنصرية، بغداد، 1997م، ص194.
- (13) ناجي علي فرج، المياه وأثرها في العلاقات العراقية- السورية- التركية، المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998م، ص22.
- (14) محمد أحمد السامرائي، الموارد المائية العربية والاطماع الصهيونية، مجلة الفكر السياسي: دراسة حول قضايا المياه بين سوريا والعراق وتركيا، العدد الثاني، 1998، ص227.
 - (15) فرج، المصدر السابق، ص24.
- (16) بيريس شمعون، الشرق الأوسط: ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1994م، ص148.
- (17) عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999م، ص 131 .
 - محمد أحمد السامرائي، الموارد المائية العربية والأطماع الصهيونية، المصدر السابق، ص14.
 - السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي، المصدر السابق، ص(14)
- (20) يوسف صائغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته للعرب، مجلة المستقبل العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد192، 1995م، ص17.
- (²¹) محمد أحمد السامرائي، المشروعات الأوسطي والمتوسطي عبر التحدي والمواجهة، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، العدد(2)، 2000م، ص56.

- (²²) محمد عبد الهادي راضي، الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي العربي أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، الأمن القومي أبعاده متطلباته، مطبعة البحوث العربية، القاهرة، 1993م، ص210.
- (²³) قيس حمادي العبيدي، أزمة المياه في حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على مستقبل الأمن المائي والغذائي الإقليمي، مركز الدراسات الإقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2013م، ص61.
- (²⁴) العبيدي، تأثير الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق على العلاقات العربية- التركية، المصدر السابق، ص168.
- (²⁵) سيار الجمل، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك من العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1995م، ص267.
 - (²⁶) السامرائي، نهر النيل والأمن المائي، المصدر السابق، ص208.
- (²⁷) كاظم موسى محمد، قيس حمادي العبيدي، مقاربة استراتيجية للأمن المائي العراقي، دار المعتز للطباعة والنشر، الأردن، 2009، ص112.
 - (28) السامرائي، نهر النيل والأمن المائي، المصدر السابق، ص209.
- محمد منيب الرفاعي، المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، (29) محمد منيب الرفاعي، المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، العددان (9-1)، (2000)، (2000)، (2000)
- (30) طارق المجذوب، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية- العربية، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م، ص15.
- (31) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية، دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة لدراسة قضية المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، دمشق، 17-18 1897/4/18
- (32)مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية، دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية، المصدر السابق، ص24.

